التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر (٢٠١٤- ٢٠٢٣)

م.د. عدي نجم عبد الله القيسي
مديرية تربية الانبار، الانبار، العراق
Odayalqassi7@gmail.com

المستخلص:

شهد التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا خلال المدة (٢٠١٤ – ٢٠٢٤) تطوراً متبايناً متأثر بالعوامل السياسية والاقليمية إلا انه حافظ على قدر من الاستمرارية والاستقرار ،فعلى الرغم من التوترات السياسية بعد عام ٢٠١٣ استمر التبادل التجاري بين البلدين بمستويات مرتفعة نسبياً مدعوماً باتفاقية التجارة الحرة الموقعة بينهما بلغ حجم التجارة الثنائية مليارات الدولارات سنوياً مع تركز الصادرات المصرية في المواد الخام والكيمياويات والاسمدة وكذلك القطن والخيوط وغيرها، مقابل واردات من الآلات والمنتجات، وكما لعبت الاستثمارات التركية في مصر دوراً مهماً في دعم القطاع الصناعي والتجاري ولاسيما في مجالات النسيج منذ عام ٢٠٢١ ، ومع تحسن الاوضاع الاقليمية بدأ التقارب السياسي ينعكس ايجابياً على التعاون الاقتصادي وعزز ذلك توقيع اتفاقيات متعددة في عام ٢٠٢٣ , واسهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات بين البلدين.

الكلمات المفتاحية : التعاون الاقتصادي ، العلاقات التركية والمصرية ، التجارة ، التوازنات الاقليمية .

Abstract:

Economic cooperation between Egypt and Turkey during the period 2014-2024 witnessed mixed developments influenced by political and regional factors, yet it maintained a degree of continuity and stability. Despite political tensions after 2013, trade between the two countries remained at relatively high levels, supported by the free trade agreement signed between them. Bilateral trade volume reached billions of dollars annually, with Egyptian exports concentrated in raw materials, chemicals, fertilizers, cotton, yarn, and other products, while imports consisted of machinery and manufactured goods. Turkish investments in Egypt played a significant role in supporting the industrial and commercial sectors, particularly in textiles, since 2021. With the improvement of regional conditions, political rapprochement began to positively impact economic cooperation, further strengthened by the signing of several agreements in 2023. This contributed to boosting economic growth and improving the balance of payments between the two countries.

Keywords: Economic cooperation, Turkish-Egyptian relations, trade, regional balances.

المقدمة :

عرفت العلاقات السياسية بين تركيا ومصر قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قدراً من الجمود والتذبذب ولاسيما في سياق التطورات الإقليمية التي رافقت حرب الخليج الثانية ، ومع ذلك أظهر البلدان تقارباً في رؤيتهما السياسية حيال الأزمة العراقية الكويتية ، مؤكدين على أهمية

الحلول السلمية . وقد أسهمت نتائج الحرب رغم اثارها الاقتصادية السلبية في توطيد العلاقات السياسية بين الجانبين .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد بقيت العلاقات محدودة التطور خلال فترة حكم حسني مبارك باستثناء بعض الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة في عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٤ والتي أسست لاحقاً لاتفاقية التجارة الحرة وساهمت في تنشيط التبادل التجاري . إلا أن توقيع تركيا لاتفاقية عسكرية مع إسرائيل عام ١٩٩٧ أدى إلى توتر في العلاقات الثانية .

وبعد عام ٢٠٠٢ اتجه البلدان إلى إعادة بناء علاقتهما عبر تكثيف الزيارات الرسمية وتعزيز التعاون الدبلوماسي . كما شهدت مواقفها السياسية تقارباً واضحاً تجاه القضية الفلسطينية ولاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨، وشكلت مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١ نقطة تحول مهمة في العلاقات الاقتصادية إذ ارتفع حجم الاستثمارات بشكل ملحوظ نتيجة التقارب السياسي بين نظام محمد مرسي وتركيا.

تسعى الحكومة المصرية والتركية ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة إلى تحرير تجارتهما الإقليمية التي تدعم موازين قوتهما في إقليم الشرق الأوسط ، من خلال تفاوضهما بشأن إقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين تعكس تعاونهما الاقتصادي ، وأكد أردوغان في تصريحات سبقت زيارته الى القاهرة على التعاون في المجالات الاقتصادية والإنتاجية مفهوم ، وتعزيز العلاقة الإيجابية التي تجمع بين رجال الأعمال المصريين والأتراك ، كما أكد وزير الخارجية المصرية محمد كامل عمرو على أهمية الاتصال بين الشعب المصري والتركي ، هنا جاء الإعلان عن تنظيم عام بين جمهورية مصر وجمهورية تركيا سنة ٢٠١٤.وكما هو معرف أن الاقتصاد التركي قوي يساعد في إنقاذ الأزمة المالية المصرية ، في حين تعزز في القاهرة طموح أنقرة في الصعود كقوة في أوساط الحكومة المدعوة إسلامياً .

أولاً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يمثل أحد المعطيات الأساسية في القراءة العلمية المستجدّة لوضع المنطقة، وتأثير ذلك على تحقيق توازن بين القوى المتنافسة على النفوذ الإقليمي، مثل مصر وتركيا. وهذا بدوره يسهم في تقديم رؤية تساعد على حل العديد من القضايا المصيرية التي تواجه شعوب المنطقة، لا سيما المنطقة العربية التي شهدت اضطرابات وأحداث اقتصادية متصاعدة منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاور التالية:

أولاً، تحليل واقع العلاقات المصرية التركية من خلال النظر في المحددات الاقتصادية والأبعاد التي تؤثر على تلك العلاقات خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣.

ثانيًا، استقصاء تأثيرات التداخل الاقتصادي والتجاري على مسارات إعادة تفعيل العلاقات بين مصر وتركيا.

ثالثًا، استكشاف الدوافع التي وراء إعادة صياغة العلاقات بين البلدين والطبيعة التفاعلية بينهما..

ثالثا: منهج الدراسة:

يستلزم اتباع المناهج العلمية التالية للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة من أجل الوصول إلى قراءة علمية بعيدة عن الشعارات والانسياق وراء التوجيه الإعلامي، كما تعد النظرية الواقعية من أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي، وتعبر عن الأوضاع بصورة علمية.

رابعاً: إشكالية الدراسة :

يسعى كل من جمهورية مصر وتركيا إلى إعادة تطبيع العلاقات بينهما بشكل جدي، مستوحيين من مجموعة من الدوافع. يسعيان إلى تجاوز المسارات المتداخلة التي تتميز بتفاعلاتها بالصراع والتنافس الإقليمي. هذا يتعين على كل جانب فهم مستجدات الرغبة الفعلية لدى الجانب الآخر، وكذلك واقعية تطويع المسارات الحاكمة لتلك العلاقات. يغمر هذا الوضع العلاقات بين البلدين بتحديات أو تحديات على الجانب الآخر نحو عودة العلاقات المصرية التركية..

يمكن من خلال تلك الإشكاليات صياغة التساؤل الرئيس التالي :

ما هو التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر للفترة ما بين ٢٠١٤حتى ٢٠٢٣؟ وكيف يمكن ان ينعكس هذا التعاون على طبيعة التفاعلات بين البلدين ؟

خامساً: تقسيم الدراسة :

المبحث الأول : الاطار التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا .

المطلب الأول : الاختلاف في العلاقات المصرية التركية .

المطلب الثاني : تحليل التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا .

المبحث الثاني : التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا :

المطلب الأول : حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من ٢٠١٥حتى ٢٠١٩.

المطلب الثاني :مستوى التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا ٢٠١٩-٢٠٢٣.

المبحث الأول : الاطار التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا .

المطلب الأول : الاختلاف في العلاقات المصرية التركية .

قطعت تركيا ومصر علاقاتهما الدبلوماسية منذ عام ٢٠١٣ بسبب الخلافات الحادة التي اندلعت إثر الإطاحة بالرئيس محمد مرسي. في تشرين الثاني من العام نفسه ، ردت مصر على التصعيد التركي عبر طرد السفير التركي من القاهرة وتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، مما دفع أنقرة لاتخاذ إجراءات مماثلة. وتفاقمت الأزمة أكثر عندما استضافت تركيا شخصيات معارضة مصرية في المنفى، ومن بينهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مما زاد من تصاعد التوتر وتعقيد العلاقات بين البلدين[١].

أدت هذه الخلافات إلى تداعيات إقليمية واسعة، إذ أصبحت مصر وتركيا جزءًا من تحالفات أوسع تدعم أطرافًا متنازعة في الصراع الليبي، كما أن اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في مصر عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ زاد من تعقيد الأوضاع إذ اشتعلت شرارة التوترات في منطقة شرق البحر المتوسط عقب ذلك الاكتشاف، مما أدى إلى تصعيد الصراعات والمنافسات الإقليمية بين البلدين في سياق الصراع على الموارد والسيطرة على المناطق البحرية الغنية بالغاز[٢].

مرّت العلاقات بين مصر وتركيا بفترات من التوتر والتدهور على مدى السنوات العشر الماضية إذ شهدت الفترة بين القطيعة والمصالحة تصاعدًا كبيرًا في الخلافات السياسية وتبادل الانتقادات الإعلامية بشكل حاد، ولاسيما في عام ٢٠١٦.[٣] تزامن ذلك مع اعلان مصر رغبتها التحول الى مركز اقليمي لتجارة وتسييل الغاز ، التي زادت من تعقيد الأوضاع بين البلدين، إلى جانب استحداث منتدى غاز شرق البحر المتوسط في مصر من كانون الثاني عام ٢٠١٩ ، الذي لم تُدعَ إليه تركيا واخراجها من العضوية ، مما أدى إلى تصعيد الخلافات وزيادة التوترات في المنطقة[٤].

وكما لوحت مصر بالتدخل العسكري إذا تقدمت القوات الموالية لتركيا باتجاه مدينة سرت في وسط ليبيا، مما وضع البلدين على أعتاب مواجهة عسكرية محتملة. وفي أيلول عام ٢٠٢٠، عقدت مصر مع كل من قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين اجتماعًا لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط ، وتم استبعاد تركيا من هذا التحالف. وفي ايار عام ٢٠٢١، حاولت مصر وتركيا إعادة بناء علاقاتهما وبدء حوار لمعالجة خلافاتهما بهدف التطبيع، إلا أن الوقت لا يزال مبكرًا جدًا للحكم على مدى نجاح هذا المسعى[٥].

وعلى الرغم من تدهور العلاقات السياسية بين مصر وتركيا، شهدت العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً ملحوظًا خلال تلك الفترة. لم يقتصر الأمر على زيادة حجم التبادل التجاري فحسب، بل شهدت أيضًا تغييرات في طبيعة وأشكال التبادلات بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أن مصر، كانت تمتلك اقتصادًا أصغر حجمًا مقارنة بتركيا، استفادت بشكل كبير من هذا التطور في العلاقات الاقتصادية بينهما[٦].

الجدول (١) الصادرات كل من البلدين ما بين ٢٠١٤ - ٢٠٢٠.

السنة	الصادرات المصرية الى تركيا (مليون دولار)	الصادرات التركية الى مصر(مليون دولار)
٢٠١٤	١,٥٣٥,٣	٣,٤٤٢,٣
٢٠١٥	١,٢١٥,٩	٣,١٢٥,٠
٢٠١٦	١,٤٤٣,٤	٢,٧٣٣,١
٢٠١٧	١,٩٩٧,٥	٢,٣٦٠,٧
٢٠١٨	٢,١٩٠,٩	٣,٠٥٣,٦
٢٠١٩	١,٩٠٣,٨	٣,٥١٠,٦
٢٠٢٠	١,٧٢٢,٩	٣,١٣٦,٦

تبين من خلال الجدول الاتي استمرار تدفق الصادرات بين مصر وتركيا على الرغم من التوترات السياسية ، شكلت الصادرات التركية المصدر الاكبر خلال تلك المدة ولم تشهد انهيار وانقطاعا وانما اخذت طابعاً ايجابيا للعلاقات الاقتصادية، وقد شهد تراجع ملحوظ للصادرات التركية ما بين عام ٢٠١٤- ٢٠١٧ ، انخفضت من نحو (٣. ٤) مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى (٢.٣٦) مليار دولار عام ٢٠١٧ وبينما ارتفعت الصادرات الى أكثر من (٣,٥) مليون دولار عام ٢٠١٩ مما يدل ذلك على قوة الطلب في السوق المصرية ، بينما في عام ٢٠٢٠ تراجعت الصادرات الى نحو (٣,١) مليار دولار بسب جائحة كورنا فكان الميزان التجاري لصالح تركيا خلال تلك المدة هي قوة القاعدة الصناعية التركية واعتماد مصر نسبياً على استيراد السلع الصناعية[٧].

ويمكن القول ان الصادرات بيت تركيا ومصر خلال تلك المدة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠) خضعت لتأثيرات سياسية واقتصادية عالمية، وعلى الرغم من ذلك فأنها حافظت على مستوى مستقر نسبيا مع تفوق واضح للصادرات التركية، ما يعكس طبيعة العلاقة القائمة على المصالح الاقتصادية المتبادلة على الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين.

المطلب الثاني: تحليل التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا.

أولاً: أبرز القطاعات الاقتصادية المشتركة الاستثمار الطاقة السياحة والتجارة.

شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطوراً ملحوظاً وازدهار اقتصادي كبير، ركز التعاون الاقتصادي على عدة قطاعات أساسية[٨]. إذ شهدت الصادرات المصرية السلعية من القطن

والخيوط الى تركيا خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠٢٠) مستوى مستقر نسبياً ما بين (٤٠٠ و ٧٠٠) مليون دولار سنوياً مع تذبذب محدود مرتبط بتقلبات الاسعار العالمية والطلب الصناعي التركي , كانت تركيا من اكبر مستوردي القطن والخيوط المصرية بسب جودة صناعة الغزل والنسيج التركية [٩].وكانت أبرز الأسواق المحلية والعالمية للصادرات المصرية عام ٢٠١٤ ، تمثلت استيراد تركيا من مصر بالمنتجات الغذائية والمواد البترولية والمنتجات الصناعية والمعادن والمنسوجات والملابس والمعدات والآلات الكهربائية والكيميائية والمطاط والمواد البلاستيكية والسيارات والمحركات والمواد الزراعية والذهب ومنتوجات الحلي وغيرها[١٠].

الجدول(٢) نسبة واردات تركيا من مصر خلال عام ٢٠١٤.[١٢]

واردات تركيا من مصر	النسبة المئوية
الآت ومعدات النقل	%٣١
مركبات الطرق	%٧
الآلات الكهربائية والأدوات والأجهزة	%٦
الحديد الصلب	%٥
الوقود المعدني والزيوت التشحيمية	%١٦
البترول ومشتقاته	%٤

تأتي هذه المؤشرات الإيجابية الملموسة التي حققتها الصادرات المصرية لتركيا ، رغم التداعيات الاقتصادية السلبية للأزمات العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت ٢٠١٤ ، الأمر الذي عكس قدرة القطاعات التصديرية المصرية على الحفاظ على أسواقها المشتركة مع تركيا ، وكانت الأسواق قائمة تحت مظلة اتفاقية تجارة حرة تعزز وتتوسع في التبادل التجاري عبر تخفيضات جمركية وفتح مجالات تعاون جديدة ، فضلاً عن الاستفادة من كافة فرص التصدير المتاحة[١٠].تتمثل المزايا الرئيسية للاتفاقية التجارية الحرة في تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين من خلال إزالة القيود على تجارة السلع، بما يشمل المنتجات الزراعية، مما يسهم في تنشيط الحركة التجارية وتسهيل تدفق السلع بين مصر وتركيا. كما تخلق هذه الاتفاقية بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات، وتوفر أساسًا لمنافسة عادلة بين الدولتين، مما ينعكس إيجابًا على السوقين ويعزز من قدراتهما التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تسهل الاتفاقية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، خاصة مع وجود اتفاقيات تجارة حرة مصرية-أفريقية، مثل الكوميسا، التي تساعد في تمكين المصدرين من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية عبر تركيا[١٣] وعلى صعيد الصادرات، تُعفى المنتجات الصناعية المصرية الموجهة إلى تركيا من الرسوم الجمركية والضرائب مباشرة عند دخولها السوق، رغم وجود حالات لتطبيق معدلات خصم على بعض المنتجات تتغير مع مرور الوقت وصولًا إلى الإعفاء الكامل. وبالرغم من أن الاتفاقية توفر للمصدرين المصريين فرصة الدخول إلى السوق التركية والسوق الأوروبية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في الوصول إلى السوق الأوروبية ذات المعايير الصارمة. ومع ذلك، فإن التعاون مع تركيا، التي تمتلك خبرة واسعة في التعامل مع المعايير الأوروبية، من شأنه أن يساعد المصدرين المصريين على تلبية تلك المعايير، والاستفادة من التجربة التركية لتعزيز قدرتهم على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي[١٤].

وبنفس القدر من الأهمية، من المتوقع أن تسهم اتفاقية التجارة الحرة في تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، مما ينعكس على مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي يجذب دول أفريقية وأوروبية وعربية أخرى، ويعزز من مكانتها على الساحة الاقتصادية الدولية[٩].

الجدول (٣) حجم التجارة بين مصر وتركيا من ٢٠١٤-٢٠١٩ (بالمليار دولار).

العام	الواردات مصر الى تركيا	الواردات تركيا الى مصر
٢٠١٤	١,٥	٣,٤
٢٠١٥	١,٣	٣,٣
٢٠١٦	١,٥	٢,٨
٢٠١٧	٢,٥	٢,٦
٢٠١٨	٢,٢	٣,٢
٢٠١٩	١,٩	٣,٥

يُعد التحسن النسبي في الموقع التجاري لمصر مقارنة بتركيا في عام ٢٠١٤ عاملاً رئيسياً يحمي اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين من التأثر بالخلافات السياسية بين القاهرة وأنقرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حماية البنية التجارية المشتركة، التي كانت تعتمد على تبادل السلع المصنعة، يعزز من استمرارية العلاقات الاقتصادية ويؤكد على أهمية الحفاظ على التعاون التجاري المستدام بين البلدين، رغم التحديات السياسية[١٦].

المبحث الثاني : التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا :

المطلب الأول : حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من عام (٢٠١٥ - ٢٠١٩.)

شهدت القطاعات التجارية الخارجية تطوراً ملحوظاً ، إذ ارتفعت قيمة صادرات مصر تزامناً مع تحسين هيكل الواردات ، حينئذ ارتفعت الصادرات المصرية خلال عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨ ، فسجلت صادراتها ٢٢مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ ، و٢٢,٥مليار دولار عام ٢٠١٦، و٢٦,٣مليار دولار سنة ٢٠١٧، وصلت الى ٢٩,٢مليار دولار سنة ٢٠١٨، كما ازادت قيمة الصادرات في النصف الأول من عام ٢٠١٩، بنسبة ٢% وصلت الى ١٥,٣مليار دولار من كانون الثاني حتى تموز سنة ٢٠١٩، عندئذً أثرت الصادرات على الاقتصاد بشكل كبير فلعبت دوراً مهماً في إحداث توازن في هيكل الميزان التجاري[١٢].

بعد انخفاض قيمة الجنيه المصري في تشرين الثاني عام ٢٠١٦ نتيجة لقرار تعويم العملة الذي تم بموجب شروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تراجع حجم الصادرات التركية إلى مصر بنسبة ١٧% بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، كما يظهر في الشكل (١) الذي يوضح حسابات حجم الصادرات. وعلى الجانب الآخر، شهدت الصادرات المصرية زيادة، حيث أصبحت أقل سعرًا نسبيًا، إلا أنه منذ عام ٢٠١٨، عادت الواردات التركية إلى مصر للارتفاع من جديد، وذلك بسبب استقرار الجنيه المصري النسبي وضعف الليرة التركية بشكل متزايد[١٠].

الجدول (٤) وارادات تركيا من مصر وصادرات تركيا الى مصر

السنة	واردات تركيا من مصر	صادرات تركيا الى مصر	اجمالي حجم التجارة
٢٠١٥	1,215,905,000	3,124,968,000	4,340,873,000

٢٠١٦	1,443,408,000	2,733,143,000	4,176,551,000
٢٠١٧	1,997,503,000	2,360,734,000	4,358,237,000
٢٠١٨	2,190,937,000	3,053,571,000	5,244,508,000
٢٠١٩	1,903,805,000	3,510,629,000	5,414,434,000

شهد هيكل الواردات تحسنًا من خلال تقليل استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة واردات المواد الخام والسلع الوسيطة، حيث زادت واردات مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع. إلا أن العلاقات بين البلدين اتخذت، مع مرور الوقت، طابعًا تنافسيًا يسيطر عليه الصراع السياسي والأمني، رغم بقاء جسر من التعاون الاقتصادي قائمًا. وعلى الرغم من التوترات، استمرت التبادلات التجارية بين البلدين بشكل مستمر، مع حفاظهما على علاقات اقتصادية نشطة في ظل الظروف السياسية المعقدة[١٩].

الجدول (٥) الموازنة بين الاستيراد وإجمالية الواردات بالنسبة المئوية للمواد المستوردة من تركيا الى مصر ما بين ٢٠١٥-٢٠١٨.

المواد المستوردة من تركيا الى مصر	٢٠١٥	٢٠١٨
استيراد مواد الخام	%٤٣,٧	%٤٧,٧
الوقود	%١٥,٤	%١٥,٥
السلع الاستهلاكية	%٢٨	%٢٤,٥
السلع الاستثمارية	%١٢,٩	%١٢,٣

وفي عام ٢٠١٨، شكلت الواردات الإجمالية نسبة ٤٧,٧% من إجمالي المبالغ المستوردة، مقابل ٤٣,٧% في عام ٢٠١٥، مسجلة زيادة قدرها ٤%. كما شهد استيراد الوقود ارتفاعًا طفيفًا، حيث بلغ ١٥,٥% من إجمالي الواردات في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥,٤% في عام ٢٠١٥، بزيادة طفيفة قدرها ٠,١%. في المقابل، تراجعت نسبة استيراد السلع الاستهلاكية إلى ٢٤,٥% في عام ٢٠١٨، بعد أن كانت ٢٨% في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٣,٥%. كذلك، انخفض استيراد السلع الاستثمارية إلى ١٢,٣% في عام ٢٠١٨، من ١٢,٩% في عام ٢٠١٥، أي بانخفاض قدره ٠,٦%.[٢٠]

وتمثلت أكبر خمسة سلع تم تصديرها من مصر الى تركيا خلال عام ٢٠١٨ بالوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ٧,٢مليار دولار واللدائن ومصنوعاتها ١,٨مليار دولار ، والمعادن الثمينة بقيمة ١,٥مليار دولار ، و الفواكه والثمار بقيمة ١,٤مليار دولار ، وتم التصدير لأهم الأسواق التركية عام ٢٠١٨، وكانت إجمالي صادرات مصر ٢,٠٤مليار دولار ، وتركيا ٢مليار دولار، حقق الاستيراد والتصدير بين البلدين فوائد اقتصادي كبيرة لكلاهما ، وزاد الاستثمار وتنوع الأسواق ، أضافة لتعزيز النمو الاقتصادي مع وجود أهداف طموحة لزيادة حجم التبادل التجاري ليتجاوز ١٥ مليار دولار عبر إزالة المعوقات الجمركية وتطوير التعاون في قطاعات مثل المنسوجات والإنشاءات والسيارات والمواد الغذائية[٢٠].

ركز كلا البلدين عام ٢٠١٩ على استغلال الإطار الاقتصادي القائم لزيادة حجم التجارة وتنويعها، مع وجود طموحات لتعزيز التعاون في قطاعات استراتيجية مثل الدفاع والطاقة، رغم التحديات السياسية التي أثرت على العلاقات في بعض الأحيان، أصبحت مناطق نهر النيل وأسوان واسنا في

مصر، بالإضافة إلى سهول الأناضول وساحل بحر إيجه في تركيا[٢٢].من أهم المناطق التي تتمتع بموارد طاقة هامة وموقع استراتيجي يثير أطماع وتنافس القوى الدولية والإقليمية، ويعكس ذلك أن مستقبل هذه المناطق يواجه العديد من التحديات التي تتطلب التعامل معها من قبل الدول المتنافسة، حيث قد تساهم في تغيير موازين القوة على المستويين الإقليمي والعالمي بشكل أو بآخر، وقد كشفت التحليلات والنظريات حول العديد من الصراعات، أن خطوط التوتر والنزاعات حول العالم غالبًا ما تتقاطع مع فضاء الطاقة العالمي، سواء من حيث مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي أو شرق المتوسط، مما يزيد من أهمية هذه المناطق في رسم خريطة القوى المستقبلية[٢٣].

عندما يتقاطع البعد الطاقوي مع الأهداف التنموية للدولتين المصرية والتركية، وبين تمسّكهما بموقعهما الإقليمي كلاعبين فاعلين على المستوى الخارجي، يصبح من الضروري توضيح المسارات التي اتبعها كل منهما. فقد أدى ذلك إلى تصاعد التوتر في منطقة شرق المتوسط خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للتنافس على ثروات المنطقة من النفط والغاز، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يصوره كل طرف كهدف استراتيجي. ويأتي ذلك في ظل التحولات التي تحدث في موازين القوى الإقليمية، مما أدى إلى تداخل أهداف مصر وتركيا في مجال الطاقة بشكل تنافسي، يعكس تطلعات كل منهما لتعزيز مكانتهما وتأمين مصالحهما في المنطقة[٢٤].

المطلب الثاني :مستوى التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا :

سعت مصر وتركيا إلى استعراض مشروع الاستثمار المشترك لرفع التبادل التجاري في الأسواق المصرية الى ١٥مليار دولار خلال خمسة سنوات، وتعزيز علاقاتهما الثنائية على المستويين الاقتصادي والعسكري، أسهمت ذلك في تخفيف حدة التوتر الإقليمي في دفع تركيا ومصر إلى تبني سياسة دبلوماسية أكثر واقعية، تركز على تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بينهما[٢٥].

شهدت التجارة بين تركيا ومصر تطور مستمرًا خلال السنوات الماضية، فقد زاد الحجم الخاص بالتبادل التجاري بنسبة ١٤% بين عامين (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) أذ ارتفع من ٦,٧ مليار دولار إلى ٧,٧ مليار دولار، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في العلاقات الاقتصادية بينهما[٢٦].

تنفيذا لتوجيهات رئاسية وقد قال المهندس (حسن الخطيب) وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية ، أن إعادة تفعيل آلية المشاورات التجارية بعد انعقاد دورتها الأولى في عام ٢٠١٠ يعكس حرص القاهرة وأنقرة على ترسيخ إطار المؤسسة للحوار الاقتصادي، وأشار الخطيب: إلى أن الحكومة نفذت حزمة إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار وتيسير حركة التجارة، أبرزها خطة تسهيل الاجراءات القانونية والادارية لخروج البضائع من الجمارك ، وهو ما يوفر (٢٨٤) مليون دولار سنويًا عبر خفض تكاليف النقل والخدمات الاستهلاكية بكفاءة عالية ، كما وجّه مجلس الوزراء بالعمل طوال الأسبوع بما يشمل العطلات الرسمية لتقليص الاجراءات القانونية لنقل البضائع وضمان انسياب السلع عبر الموانئ والمنافذ الحدودية[٢٧].

وكذلك استعرض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية حسن الخطيب حزمة مكونة من ٢٩ إجراء حكومياً استهدف تطوير منظومة التخليص والفحص وتقليل التكدس بالموانئ، ضمن رؤية متكاملة لتعزيز كفاءة التجارة ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وأشاد الدكتور عمر بولات، وزير التجارة التركي، بالتطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاقتصادية المصرية التركية، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تمثل أفضل مستويات التعاون بين البلدين، ولفت إلى أن التحديات العالمية في سلاسل الإمداد تستوجب تعزيز الشراكات الإقليمية[٢٨]،مؤكدًا استعداد المؤسسات التركية لزيادة

التنسيق مع نظيراتها المصرية لدعم انسياب التجارة وتوسيع الشراكات الاستثمارية داخل مصر وفي أسواق دول ثالثة، كشفت التقارير الخاصة بالبنك المركزي لعامي (٢٠٢٢ و٢٠٢٣) أن تركيا جاءت في المركز الخامس بين شركاء مصر التجاريين الأكبر، متفوقة على بعض الدول كألمانيا و إيطاليا و المملكة المتحدة. وفي الوقت ذاته، تصدرت مصر قائمة الشركاء التجاريين الأهم لتركيا في القارة الأفريقية، مما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الصعيد الإقليمي والدولي[٢٤].

يتضح مستوى التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا بما يلي:

الحدود البحرية ومنتدى غاز شرق المتوسط، والتعاون السياحي بين مصر وتركيا من ٢٠١٩حتى٢٠٢٣:

أولاً: الحدود البحرية ومنتدى غاز شرق المتوسط.

إن استعادة العلاقات بين البلدين تساهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار في ليبيا، وتفتح آفاقًا للتعاون في المجال الخاص باستكشاف (الموارد الهيدروكربونية)، يساهم ذلك في تقليل التوترات الناشئة عن ترسيم حدود البحر ومناطق الاقتصاد الخالصة، وعلى الرغم من وجود تفاهمات بين القاهرة وأنقرة حول تحديد حدود البحر والتفسير لقانون البحار، فإن النزاعات البحرية لا تزال تتركز بشكل رئيسي بين تركيا من جهة، واليونان وقبرص من الجهة الأخرى. حتى بعد توقيع مصر على الاتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع اليونان في عام ٢٠٢٠، كانت حريصة على مراعاة الخلافات بين تركيا واليونان وقبرص، وسعت لتحقيق توازن دبلوماسي في تعاملها مع جميع الأطراف، رغم اختلاف المواقف بين أنقرة وتلك الدول[٣٠].

من غير المرجح أن تنضم تركيا إلى المنتدى الخاص بغاز الشرق المتوسط، رغم المحاولات للانفتاح على اليونان، إذ يتطلب ذلك قبولها بحدود بحرية كانت ترفضها سابقًا، ومعالجة الملف القبرصي المنعقد، مما يصعب مشاركتها في المنتدى[٣١].

وفي عام ٢٠٢٠، جاءت تركيا في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة للصادرات المصرية، واحتلت المرتبة الخامسة في قائمة الدول المصدرة إلى مصر. وفي الوقت ذاته، كانت مصر في المرتبة الرابعة عشرة بين الدول المستوردة للسلع التركية. ومع تحسن العلاقات بين البلدين، زادت الصادرات التركية بشكل ملحوظ إلى السوق المصري، خاصة مع تراجع قيمة الليرة التركية. كما أن أمام مصر فرصة لتعزيز نفادها إلى الأسواق التركية من خلال تصدير سلع تتناسب مع الأجواء الدافئة، مثل الموالح والزيتون والرمان والتمور، التي لا تُزرع في المناخ البارد[٣٢].

إن الصادرات والخدمات المصرية واجهة منافسة حادة على الصعيد الإقليمي خارج تركيا، وقد يؤدي تراجع قيمة الليرة التركية إلى هجوم قوي من الواردات التركية على السوق المصري، مما قد يؤثر سلبًا على الميزان التجاري بين البلدين. وتجدر الإشارة إلى أن مصر وتركيا مرّتا باضطرابات حادة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الماضية، مما زاد من تعقيد العلاقات الاقتصادية بينهما[٣٣].

تعود بعض التحديات إلى العوامل الداخلية، أبرزها السوء الإداري والأزمات الاقتصادية والمالية، مما جعل البلدين في مواجهة صدمات مثل بطء تعافي جائحة كورونا، والتوتر مع الخليج، وتقلبات أسعار الطاقة والغذاء، والتي أدت إلى تدهور قيمة العملة، ضعف الاستثمارات، ارتفاع التضخم والفائدة، وزيادة الدين العام[٣٤].

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو (٣,٧%) من إجمالي تجارة مصر، بمقدار (٣,٧) مليارات دولار من البضائع. ومنذ تفعيل اتفاقية التجارة بين البلدين وحتى عام ٢٠٢٠، بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي (١٦,٢) مليار دولار. وتشير قيمة الصادرات والواردات إلى أن كلا البلدين يسعيان لتعزيز التعاون الاقتصادي.

الجدول (٥) قيمة صادرات تركيا إلى مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.[٣٤]

السنة	الصادرات التركية الى مصر (السيارات ومواد كيمياوية ومواد غذائية ...)	واردات تركيا من مصر(حديد ومصنوعاته ، والآلات كهربائية ، معدن ، زيوت..)
٢٠١٩	%٤,٥	%٤٤,٢
٢٠٢٠	%٢,٢	%٢٨,٤

الجدول (٦) نسبة معدّل التضخّم في مصر وتركيا في العامين ٢٠٢٢و ٢٠٢٣ .

السنة	معدل تضخم مصر	معدل تضخم تركيا
٢٠٢٢	%١٠,٥	%٨٥,٥
٢٠٢٣	%٤٠	%٤٧,٩

تم تجديد اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ومصر في عام ٢٠٢١، مما عزز الروابط الاقتصادية بين البلدين، حيث تعد تركيا شريكًا تجاريًا رئيسيًا لمصر نظراً لموقعها الجغرافي المشترك بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام ٢٠٢٢، وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى حوالي ١٠ مليارات دولار، وتم وضع خطة استراتيجية في اب ٢٠٢٣ تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلى ١٥ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة[٣٦].

سجلت الاستثمارات المصرية في تركيا ارتفاعاً حيث بلغت (٣٣,٢) مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مقارنة مع (٢٨,٤) مليون دولار في نفس الفترة من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. كما أظهرت التحويلات المالية من المصريين العاملين في تركيا زيادة، حيث بلغت (٣٠,١) مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقابل (٢٩,١) مليون دولار في العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢. من ناحية أخرى، بلغت قيمة تحويلات الأتراك العاملين في مصر (١٠,٧) مليون دولار خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مرتفعةً من (١٠,٣) مليون دولار من العام السابق[٣٧].

ثانياً: التعاون السياحي المصري التركي عام ٢٠٢٣.

شهد التعاون السياحي بين مصر وتركيا دفعة قوية بين عامي(٢٠٢٢ – ٢٠٢٣) ، تميزت بـتوقيع مذكرة تفاهم سياحي كخارطة طريق للتعاون ،وإعادة العلاقات الدبلوماسية لمستوى السفراء، مما فتح آفاقًا لزيادة التنسيق وتبادل الخبرات وتطوير التعاون الاقتصادي، مع التركيز على مكافحة تهريب الآثار وإعادة القطع الأثرية، كجزء من علاقات تاريخية وثقافية عميقة ومسار تطبيع شامل[٣٨].

أكد محمد عطا الشربيني، المدير العام للمكاتب السياحية الخارجية في الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، أن مصر تسعى إلى تعزيز التعاون مع تركيا في مجال السياحة بدلاً من المنافسة. وأوضح الشربيني خلال مشاركته في معرض أنطاليا السياحي السادس أن هذه هي زيارته الأولى

لتركيا، وأنه أتيحت له فرصة للاطلاع على الاستثمارات الكبيرة في قطاع السياحة في البلاد. كما أعرب عن إعجابه بملاعب الغولف والاستثمارات الضخمة في هذا المجال جنوبي تركيا، ولاسيما في مدينة أنطاليا. وأضاف أنه التقى منظمي الرحلات السياحية من مختلف الدول، وبالأخص من تركيا، خلال فعاليات المعرض، مؤكدًا أن مثل هذه المعارض تحظى بأهمية كبيرة، وأن الحديث تركز على إمكانيات مصر السياحية وفرص التعاون بين البلدين[٣٩]

قال السفير التركي الجديد في مصر، صالح موتلو شن، إن آثار السياحة الجديدة تظهر من خلال ارتفاع عدد السياح الأتراك في شرم الشيخ بمعدل لا يقل عن خمس مرات مقارنة بالعام الماضي، ويتوقع أن يصل عدد السياح المصريين إلى تركيا إلى مليون خلال خمس سنوات، مع تعزيز التعاون بين البلدين، وأكد أن الاستغلال المشترك للنفوذ السياسي والاقتصادي يمكن أن يعزز السلام والاستقرار الإقليمي، من خلال تقليل التوترات في شرق المتوسط وحل الخلافات حول التنقيب عن الغاز، ودخول دول المنطقة في مفاوضات جماعية لإنهاء النزاعات[٤٠].

الجدول(٧) عدد السائحين تركيا القادمين الى مصر وبالعكس.

السنة	عدد السائحين القادمين من تركيا الى مصر (بالمليون)	عدد السائحين القادمين من مصر الى تركيا (بالألف)
٢٠١٨	١١,٣	١٤٨,٩
٢٠١٩	١٣,١	١٧٧,٧
٢٠٢٠	٣,٥	٦٨,٩
٢٠٢١	٨	١٢٤,٥
٢٠٢٢	١١,٧	٢٢٧,٩
٢٠٢٣	١٤,٩	١٨٧,١

شهد العام الماضي تراجعًا في عدد المصريين الذين زاروا تركيا بنسبة ١٨%، حيث بلغ عددهم حوالي (١٨٧) ألف سائح، مقارنةً بما يقرب من (٢٢٨) ألفًا في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى له خلال العشر سنوات الماضية، وفقًا لبيانات وزارة السياحة والثقافة التركية. ومع ذلك، لا تزال أعداد السياح المصريين إلى تركيا في عام ٢٠٢٣ أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا، حيث بلغ عددهم في عام ٢٠١٩ حوالي ١٧٨ ألف سائح. حققت السياحة المصرية خلال عامي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) رقمًا قياسيًا جديدًا من حيث الإيرادات، حيث بلغت نحو ١٥ مليار دولار، وتمثل حوالي ١٩,٣% من إجمالي دخل العملة الصعبة للبلاد. كما تظهر الأرقام زيادة في متوسط الإنفاق من قبل السائح، أذ ارتفع إلى حوالي ١,٠٠٦ دولار في عام ٢٠٢٣، بمعدل زيادة قدره ١٨,٤%.[٤٠]

ملخص القول ان التعاون السياحي بين تركيا ومصر قد انعكس اثارة على التعاون الاقتصادي بين البلدين، فقد مرت من مرحلة تعافي ما بعد جائحة كورانا الى مرحلة تنمية مشتركة وعلاقات استراتيجية أدى الى زيادة اعداد السياح بين البلدين.

الخاتمة:

يتضح أن التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا خلال المدة (٢٠١٤ -٢٠٢٣) اتسمت بدرجة ملحوظة من الاستمرارية والمرونة، على الرغم ما شهدته العلاقات السياسية من توترات وتباينات خلال جزء كبير من هذه المرحلة، فقد أظهر الجانب الاقتصادي قدرة واضحة على التكيف مع

المتغيرات السياسية اذ استمر التبادل التجاري وتدفقت الاستثمارات ولاسيما الاستثمارات التركية في السوق المصرية، مما يعكس إدراك الطرفين لأهمية المصالح الاقتصادية المشتركة.

وقد تبين ان حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر حافظ على مستويات مستقرة نسبياً، بل شهد نموا في بعض السنوات مستنداً الى اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين والى تكامل نسبي في الانتاج ولاسيما قطاعات النسيج والصناعات التحويلية والمواد التحويلية والمواد الكيماوية والبناء، وكما برزت مصر بوصفها مركزاً إقليمياً مهماً للاستثمارات التركية مستفيدة من موقعها الجغرافي واتساع سوقها المحلي واتفاقياتها التجارية مع أطراف إقليمية ودولية.

ومع بداية مرحلة التقارب السياسي التدريجي منذ عام ٢٠٢١ دخل التعاون الاقتصادي بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بفرص أوسع لتعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين مرحلة جديدة بفرص اوسع لتعميق الشراكة الاقتصادية سواء عبر زيادة حجم التجارة أو توسيع الاستثمارات المتبادلة أو تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والنقل والخدمات الذي يسهم بشكل مباشر في تهيئة بيئية أكثر ملاءمة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق مصالح متبادلة.

وعلية يمكن القول ان التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر خلال المدة محل الدراسة شكل عنصراً مهماً في الحفاظ على قنوات التواصل بين البلدين ومهد الطريق لإعادة بناء العلاقات الثنائية على أسس أكثر توازناً وتحقيق المصالح المشتركة، وكما يبرر هذا التعاون دوراً محورياً في تجاوز الخلافات السياسية ودعم الاستقرار الاقليمي، بما يخدم تطلعات التنمية الاقتصادية لدى البلدين في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع:

[١]) مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥، دار ذات السلاسل ،الكويت، ١٩٨٧. ص٢٣.

[٢]) Benny, John. (12 November 2019). "A new energy hub emerges among unlikely partners in the Mediterranean." Al Arabiya English .12 November 2019.

[٣]) منال فهمي البطران، البرجماتية التركية والثورات العربية، ٢٠٠٢- ٢٠١٦ ، ط١، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٨، ص ٢٤٣.

[٤]) Stuart Elliott, "East Mediterranean states launch founding framework of regional gas forum," S&P Global, January 17 https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/2020, news-research/latest-news/natural-gas/011720-east-mediterranean-states-launch-founding-framework-of-regionalgas-forum.

[٥]) العمدة حازم، فورين بوليسي: كيف حولت الطاقة شرق المتوسط إلى عاصفة جيوسياسية؟، ٢٢ أوت ٢٠٢٠ ،على الرابط: https://attaqa.net/٢٢/٠٨/٢٠٢٠

[٦]) المصدر نفسه .

[٧]) هبة قطان: نظريات التجارة الدولية، كلية إدارة الاعمال ، دون تاريخ نشر، ج١ ،ص٩

[٨]) يحيى السيد عمر ، القوة التركية الناعمة ، مقومات الصعود في العلاقات الدولية ، دار الاصالة ، ٢٠١٩ ص ٤١٧.

[٩]) ديفيد ريكاردو: مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: يحيى العريضي، حسام الدين غندور، دمشق، دار الفرقد، ٢٠١٥ ،ص ١١٥.

[١٠]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، ٢٠١٧، ص٤٨.

[١١]) المصدر نفسه ، ص٤٩-٥٠

[١٢]) المصدر نفسه ، ص٥٢.
[١٣]) جلال معوض، قضايا العلاقات المصرية – التركية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠٠١ ،ص٢٥- ص ٢٦.
[١٤]) قرار رئيس جمهورية مصر العربية، حسني مبارك، رقم١١٤لسن ٢٠٠٦،الجريدة الرسمية ، اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية ، المادة ٦،عدد٨، ٢٠٠٧م، ص٨.
[١٥]) المصدر نفسه ، ص٢١.
[١٦]) المصدر نفسه ، المادة٣٣ (الوفاء بالالتزامات)، ص٢٣.
[١٧]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:https;//bit.lyl)٦GLnMP٢(،٢٤ابريل ٢٠١٩.
[١٨]) الواقع الاقتصادي في تركيا "يبدد الأحلام" – الإندبندنت, موقع البي بي سي الالكتروني, ٨ كانون الثاني ٢٠٢٢. متاح على: -https://www.bbc.com/arabic/inthepress٥٩٩١٧٤٨٠
[١٩]) و زير خارجية تركيا من القاهرة: لقاء مرتقب بين السيسي و إردوغان لإنهاء عقد من القطيعة بين البلدين. مونت كارلو الدولية, ٢٠٢٣/٠٣/١٨. متاح على: https://www.mc-doualiya.com/
[٢٠]) مركـز التجـارة الخارجيـة، خريطـة التجـارة العالميـة (Trademap) ، (ttps;//bit.ly/2l9LXY تاريـخ الدخـول: ١٠ أكتوبـر٢٠١٨
[٢١]) هناء خير الدين، طارق الغمراوي، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، دار الرائد للنشر، مصر، ٢٠١٨م، ص ٩ .
[٢٢]) غيداء كمال محمود، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط، ٢٠١١- ٢٠١٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨، ص ١٠٧- ص١٠٨.
[٢٣]) ملوكي سفيان. الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، مج ٦، نوفمبر ٢٠٢١ ، ص٢٦..
[٢٤]) حسين باكير علي، هل يتحول شرق المتوسط إلى ساحة صراع جديدة؟ ، ١٠ ديسمبر ٢٠١٨. ٢٠٢٠-٠٩- ٢٣ :التصفح تاريخ، https://www.turkpress.co/node/٥٥٦٦٢
[٢٥]) المصدر نفسه .
[٢٦]) Timeline: Iran and Saudi Arabia, from rivalry to rapprochement," Al Jazeera, March 10, 2023, https://www. aljazeera.com/news/2023/3/10/iran-and-saudi-arabia-fromrivalry- to-mending-ties-a-timeline.
[٢٧]) Egypt's exports to Turkey rose by 32.3% in 2022; bilateral trade 14% up: CAPMAS," Ahram Online, March 18, 2023 https://english.ahram.org.eg /News/491959.aspx.
[٢٨]) مصطفى علي، طفرة جمركية.. خفض زمن التخليص إلى يومين يوفر ٢٨٤ مليون دولار سنويًا، نشر ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥، ((hyyps;//akhbarelyom.com
[٢٩]) عبد الرحمن سعد ، العلاقات المصرية التركية من الثورة الى الانقلاب ، المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية ، ٢٠١٨ ، ص٣.
[٣٠]) Egypt's exports to Turkey rose by 32.3% in 2022; bilateral trade 14% up: CAPMAS," Ahram Online, March 18, 2023, https://english.ahram.org.eg /News/491959.aspx
[٣١]) Mahmoud Mourad, "Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone," Reuters August ٦, ٢٠٢٠, https://www.reuters.com/article/us-egypt-greece-idUSKCN٢٥٢٢١٦.
[٣٢]) Angelos Athanasopoulos, Greece and Egypt reach compromise in eastern Mediterranean, Arab News, August 29, 2023, https://www.arabnews.com /node/1822296/middle-east
[٣٣]) المصدر نفسه

[٣٤] Aidan Lewis and Patrick Werr, "Explainer: How big are Egypt's economic challenges?" Reuters, March ٧, ٢٠٢٤, https://www.reuters.com/world/africa/how-big-are-egyptseconomic- challenges-٠٦-٠٣-٢٠٢٤/; and International Institute for Strategic Studies, Turkey: economic problems and international ambitions, Strategic Comments (London: IISS, July ٢٠٢٢), https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/ turkey-economic-problems-and-internationalambitions.٢٠٢٢/

[٣٥] Adnan Mazarei, "Egypt's Economic Crisis May Not Be Over," Project Syndicate, January 29, 2025, https://www. project-syndicate.org/commentary/egypt-economic-crisiscould- continue-by-adnan-mazarei-2025-01

[٣٦]) احمد مرسي ، مصر وتركيا : تقارب براغماتي ومصالح متشابكة ، دار الشرق الأوسط، قطر ، ٢٠٢٥، ص٥

[٣٧]) حسن الشاغل، مصطفى الوهيب، كيف تغيرت تركيا خلال ٥ سنوات، العلاقات الخارجية التركية بين عامي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، أنقرة، ٢٠٢١، ص ٥١-٥٢.

[٣٨]) احمد مرسي ، مصر وتركيا : تقارب براغماتي ومصالح متشابكة، مرجع سابق، ص٥-٧.

[٣٩]) محمود العدل،" عودة العلاقات المصرية التركية"، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، تاريخ النشر ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣م، تاريخ الدخول ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م، متاح على https://٢A٩u.pw/DlIeuA

[٤٠]) محمد كيليج، خديجة أوزدمير طوسون، ياسين تونجر، مسؤول مصري: نريد التعاون مع تركيا لتنشيط السياحة ، تقرير معرض انطاليا والاناضول ،٢٠٢٤،(.https;//www.aa.com.tr)

[٤١]) المصدر نفسه .